

# الفصل الرابع

الجلسة الاحتياطي في القانون المصري



## المبحث الاول

### تعريفه

لم يضع التشريع المصري تعريفاً محدداً للحبس الاحتياطي، وإنما اكتفى بإيراد قواعد تعالج موضوع الحبس الاحتياطي فى قانون الإجراءات الجنائية، لذلك فقد تعددت تعريفات الفقه المصري للحبس الاحتياطي: فعرفه الأستاذ الدكتور نجيب حسنى تعريفاً للحبس الاحتياطي على النحو التالى: هو سلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصالحته وفق ضوابط قررها القانون.

وعرفه الدكتور المرصفاوى بأنه: إجراء من إجراءات التحقيق الجنائى يصدر عن منحة المشرع هذا الحق ويتضمن أمراً لمدير السجن بقبول المتهم وحبسه به ويبقى محبوساً مدة قد تطول أو تقصر حسب ظروف كل دعوى حتى ينتهى أما بالإفراج عن المتهم أثناء التحقيق الابتدائى أو أثناء المحاكمة وأما بصدور حكم فى الدعوى ببراءة المتهم أو بالعقوبة وبدء تنفيذها عليه.

وعرفت المادة (381) من تعليمات النيابة العامة الحبس الاحتياطي على النحو التالى: هو إجراء من إجراءات التحقيق غايته ضمان سلامة التحقيق الابتدائى من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه أو مواجهته كلما أستدعى التحقيق ذلك، والحيلولة دون تمكينه من الهرب أو العبث بأدلة الدعوى أو التأثير على الشهود أو تهديد المجنى عليه، وكذلك وقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه وتهدة الشعور العام الثائر بسبب جسامه الجريمة.

ومن مجمل هذه التعريفات يبرز لنا مضمون الحبس الاحتياطي بأنه ينصب على من هو متهم ويكمن جوهره في سلب حريته ولفترة محددة من الزمن قابلة للمد والتجديد وهو يختلف عن سلب الحرية كعقوبة فهو من أوامر التحقيق ويصدر عن الجهة المخولة قانوناً بالتحقيق وليس نتيجة لحكم قضائي بات، كما يبرز الطابع المؤقت للحبس الاحتياطي وارتباطه بمدى زمني لا يتجاوزه وان كان يقبل الامتداد مما يميزه عن الحبس المطلق كما تظهر بجلاء علته والغاية منه .

### مبررات الحبس الاحتياطي:

#### 👉 موقف الفقه :

يكاد يحصر الفقه الراجح هذه المبررات في أداء ثلاث وظائف:

#### أولاً: الحبس الاحتياطي كأجراء يضمن تنفيذ العقوبة :

فهو وسيلة تضمن التحفظ على المتهم تحت أيدي سلطات التحقيق حتى يصدر حكم بالإدانة فتنفذ العقوبة أو يقضى بالبراءة فيخلى سبيله مما يضمن ألا يفلت متهم من العقاب .

#### ثانياً: الحبس الاحتياطي كأجراء من إجراءات الأمن :

حيث يهدف إلى حماية المجتمع من عودة المتهم إلى ارتكاب جرائم أخرى ، ويحمى المتهم من محاولات انتقام أهل المجنى عليه، أو غيرهم ممن استفزهم واستثار سخطهم اقتتراف المتهم لفعلة، خاصة ولو اتسم بوضاعة عالية.

### ثالثاً: الحبس الاحتياطي بوصفه وسيلة من وسائل التحقيق :

وهى الوظيفة الأساسية، حيث يحقق بعض الأغراض التى يمكن إجمالها في، وبقاء المتهم في متناول سلطة التحقيق، و المحافظة على أدلة الجريمة من محاولة المتهم إخفائها أو طمسها، إذا أطلق صراحة، منع التواطؤ بالحيلولة بين اتصال المتهم بباقي شركائه فى ارتكاب الجريمة، وبغل يده عن تجهيز شهود نفي مزيفين، أو من تهديد شهود الإثبات.

### في التشريع المصري:

يمكن إجمال ما ورد فى التشريع المصرى بخصوص الحبس الاحتياطى بأنه قد نظر إلى الحبس الاحتياطى بوصفه إجراء من إجراءات التحقيق، وبوصفه تدبيراً احترازياً فى الوقت نفسه، فبوصفه إجراء من إجراءات التحقيق يجب أن يكون هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على الأدلة والقرائن العادية وللحيلولة دون ممارسة المتهم ضغطاً على الشهود أو اتصالاً سرياً بغيره من المتهمين وهو ما يستفاد من نص المادة 1/143 من قانون الإجراءات المصرى فعلى الرغم من خلو القانون المصرى من تحديد مبررات الحبس الاحتياطى فإنه نص فى هذه المادة على ما يفيد أن مد الحبس الاحتياطى يكون لمصلحة التحقيق، ونص المشرع الدستورى المصرى فى المادة 41 من الدستور الحالى على انه " لا يجوز القبض على المتهم ..... أو حبسه..... إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، إما بوصفه تدبيراً احترازياً يستهدف منع التأثير الضار للخطورة الإجرامية التى كشف عنها اقترااف المتهم لجريمتة وهو ما عبر عنه المشرع المصرى بالمادة المشار إليها " صيانة أمن الدولة " وهو ما يدرجة الفقه عادة بوصف الحبس الاحتياطى كأجراء

من إجراءات الأمن - يعمل على تفادي ارتكاب الجرائم سواء من المتهم أو من غيره كرد فعل على جريمته.

### **القواعد العامة للحبس الاحتياطي:**

**مجاله:**

يستفاد من نص المادة 134 أ . ج أن مجاله ينحصر - بحسب الأصل في الجنايات والجنح المعاقب عليه بالحبس مدة تزيد عن ثلاثة شهور والعبارة هنا بالعقوبة التي يقررها القانون للجريمة ومن ثم يتم استبعاد المخالفات والجنح المعاقب عليه بالغرامة أو الحبس الذي لا تزيد مدته عن ثلاثة شهور من نطاق الحبس الاحتياطي، وقد أورد المشرع على هذا الأصل استثنائين أحدهما موسعا من مجاله والآخر مضيقا له، فمن حيث التوسيع : أجاز المشرع الحبس الاحتياطي في الجنح المعاقب عليه بالحبس، مهما قلت مدته إذا لم يكن للمتهم محالة إقامة ثابتة معروفة في مصر، وحظر المشرع حبس الحدث الذي لا يتجاوز عمره خمسة عشر سنة حبسا احتياطياً م 26 من قانون رقم 31 سنة 74 بشأن الأحداث. كما حظره في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف ( 135 . أ . ج ) إلا إذا كانت من الجرائم المنصوص عليه في المواد 173 ، 179 ، 2/180 من قانون العقوبات أو كانت تتضمن طعن في الأعراض أو تحريضا على فساد الأخلاق.

### **شروط الحبس الاحتياطي:**

**أولاً :** توافر دلائل كافية على ارتكاب المتهم للجريمة أو اشتراكه فيها : بمعنى أن على الجهة مصدرة الأمر التثبت من وقوع الجريمة ونسبتها أو إسنادها إلى المتهم أي يتطلب توافر أدلة كافية لإثبات توافر جميع أركان

الجريمة سوء الركن المادي أو المعنوي بجميع عناصرهما ثم عليها أن تستخلص من هذه الدلائل ملائمة الحبس وتحديد مدى الكفاية والملائمة أمور تقديرية متروكة للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع التي لها ان تعتبر الحبس باطلا لانتهاء دلائل الاتهام وعدم كفايتها وتستبعد - من ثم - كل دليل مستمد منة وتأمرا بالإفراج عن المتهم المحبوس فورا.

**ثانياً :** أن يسبق الأمر به استجواب المتهم إلا إذا كان هاربا : وعلة ذلك .. مادام أمر الحبس تقديريا للمحقق فيتعين عليه تجميع عناصر تقدير ملائمة هذا الأمر مما يستلزم الاستماع إلى المتهم لتكتمل أركان الصورة لدى المحقق .فيكون أكثر قدرة على تقدير مدى كفاية الأدلة وأيضا مدى ملائمة الحبس الاحتياطي للحالة الواقعية وعند استحالة تنفيذ هذا -حالة هرب المتهم - فان المشرع أعفى المحقق من هذا الشرط.

**ثالثاً :** أن تسمع أقوال النيابة إذا كان قاضي التحقيق هو الأمر بالحبس : وعلة ذلك اكتمال كافة جوانب الموقف من زاوية المتهم ( الشرط السابق) ومن زاوية النيابة ( بوصفها جهة اتهام ) فيكون المحقق أكثر قدرة علي تقدير مدي كافية الأدلة . ومدي ملائمة الحبس الاحتياطي بدهاة لا محل لهذا الشرط إذا كانت النيابة العامة هي التي تتوالى التحقيق .

### الجهة المخولة بإصدار أمر الحبس الاحتياطي :

الحبس الاحتياطي بوصفه أمر من أوامر التحقيق يتصور أن يصدر في إحدى ثلاث لحظات من حياة الخصومة الجنائية ( اتهام - إحالة - محاكمة ) وتتباين الجهات المخولة سلطة إصداره في كل مرحلة من هذه المراحل وذلك على النحو التالي :

## سلطة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق :

تتباين وتتعدد الجهات المخولة سلطة إصدار أوامر الحبس الاحتياطي في التشريع المقارن فهناك من يعطى هذه السلطة للقضاء وحده، وهناك من يعطيها للنياحة العامة، وهناك من يشارك الاثنان كمال يوجد أيضا من يعطى هذه السلطة لضباط الشرطة فيما يلي نتناول موقف التشريع المصرى فى هذا الشأن.

### 1-الفصل بين وظيفتي الاتهام والتحقيق :

تبني هذه الخطة قانون تحقيق الجنايات الأهلي الصادر في 1883 فكان الأصل العام أن التحقيق من اختصاص قاضي التحقيق أو من يندبه لذلك ( م 3 ، 4 ) يقوم به من تلقاء نفسه ،أو بناء على طلب أعضاء قلم النائب العمومي، أو المدعي بالحقوق المدنية أو بناء على طلب محكمة الاستئناف، وخرج على هذا الأصل العام في حالة التلبس حيث أجاز لأعضاء قلم النائب العمومي ولمأمور الضبطية القضائية إجراء التحقيقات الابتدائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجريمة (13 م ) وانحصرت سلطة الحبس الاحتياطي في يد قاضي التحقيق وحده فإن تبين له بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه أو عدم حضوره أن الشبهات كافية قبله وكانت الجناية أو الجنحة - المتهم بارتكابها معاقبا عليه بالحبس أو بعقوبة أشد جاز له يصدر أمر " بسجن المتهم أو ان يبذل بأمر الضبط والإحضار السابق صدوره أمر آخر بسجنه ( م88 ، 90 ) وكان هذا الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق بحبس المتهم احتياطيا -غير محدد بمده.

## 2- الجمع بين وظائف الاتهام، والتحقيق، والحكم في يد هيئات إدارية:

وعرفت باسم " قومسيونات الأشقياء " حيث عطلت السلطات تنفيذ قانون تحقيق الجنايات الأهلي حتى تطلق يدها في مواجهة الثورة العرابية وتذرعت بأن " الأشرار " قد أساءوا فهم الحريات التي منحها إياهم القانون الجديد وعاثوا في البلاد فسادا فأصدرت في 24 أكتوبر 1884 " ديكريته " يتعلق بالوجه القبلي ويقضي كلاهما بنقل اختصاص الفصل في الجرائم التي من شأنها الإخلال بالأمن أو تهديد الأملاك إلى لجنة سميت بأسم " قومسيونات الأشقياء " وهي مشكلة من رئيس يعينه مجلس الوزراء ومدير بالمديرية ورئيس النيابة واثنين من قضاه المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف وكانت هذه اللجان تتولى التحقيق والفصل في القضايا غير مقيدة بالقواعد والإجراءات التي كان ينص عليها قانون تحقيق الجنايات، وأسرفت تلك اللجان في القسوة يقصد الإرهاب وانتهكت حقوق الدفاع ولم تتورع عن الالتجاء إلي التعذيب أثناء التحقيق واكتفت بالإدانة بمجرد الشبهات وقد ألغيت في عام 1889 بعد أن ظهر من تقرير " مسيو ليجريل " أنها سجنّت كثيرين بين عدة سنوات بغير محاكمة واتضح أنها كانت تحكم بالإدانة لأدنى شبهة وتعذب المتهمين لحملهم على الاعتراف... الخ وكان نظام البوليس فاسدا إلى حد أخرج مراكز رؤساء الحكومة ومديري البوليس على السواء فقد وضع نظام البوليس بأسره على قاعدة عسكرية وجرّد المديرين من كل سلطتهم عليه مما حفز "توبار " إلى الشكوى من عجز المديرين من المحافظة على الأمن وادي إلى رئيس البوليس الإنجليزي " كليفورد لورد " وإعادة سلطة المديرين على البوليس من جديد، وكما يبدو فإن سلطات الاحتلال كانت متأثرة بفكرة عبر عنها

صراحة " ملنر " بعد زمن طويل من الثورة العراقية، حينما وصف المصريين " بأنهم أمة من العبيد الخاضعين المجريدين من أدنى روح للحرية .

### 3- الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق :

استحدث " ديكريتو " صادر في 28 /5/ 1895 أحكاما جديدة منها ما تضمن تخويل النيابة العامة سلطة التحقيق فضلا عن سلطة الاتهام وان ابقى نظريا -على نظام قاضي التحقيق وعلى سلطاته في التحقيق والحبس الاحتياطي تلجا النيابة العامة إذا شاءت في الجنايات وبعض الجرح وبمقتضى ذلك التعديل أصبح للنيابة العامة - هي الأخرى - سلطة الحبس الاحتياطي لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما قابلة للتجديد بمعرفتها كما كان للمتهم المحبوس أن يعارض في أمر حبسه أو في الأمر الصادر من النيابة بتجديد ذلك الحبس ويفصل قاضي الأمور الجزئية في تلك المعارضة خلال ثمانية أيام (المواد 10 ، 12 ، 13)، وقد عدلت سلطة النيابة العامة الحبس الاحتياطي بعد ذلك بـ " دكريتو " صادر في 19 يناير 1879 بموجبه حرم النيابة العامة حق حبس المتهم احتياطياً بتعديل المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في 28 مايو 1895 ، وفرقت بين حالتين:

**الأولي :** أجازت فيها للنيابة العامة إصدار أمر بحبس المتهم احتياطيا ولكن بعد موافقة رئيس المحكمة أو من يقوم مقاومة أو موافقة قاضي الأمور الجزئية كتابة إذا كان المتهم في وجهة غير الجهة الكائن بها مركز المحكمة - وذلك إذا وقعت الواقعة مما يستوجب العقاب بالحبس (مثل جنحة السرقة أو الشروع فيها... الخ).

**والثانية :** يصدر الأمر بالحبس من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه أو قاضي الأمور الجزئية -إذا كان المتهم في جهة غير الجهة الكائن بها مركز المحكمة بعد أن تستحضر النيابة المتهم أمام أيهما (حسب الأحوال) وإذا كانت الواقعة من الجرح التي تستوجب الحبس عدا ما ذكر في الحالة الأولى وكذلك إذا لم يحضر المتهم بعد استدعائه بالطرق القانونية ، وبذلك سلب المشرع النيابة حق حبس المتهم احتياطياً ووكله إلى القضاء وعدلت سلطة النيابة العامة في الحبس الاحتياطي بعد ذلك بالقانون الصادر في 1904 واخط فيه المشرع طريقاً وسطاً حيث خول النيابة العامة حق حبس المتهم احتياطياً في أحوال معنية لمدة محددة وحرّم المتهم حق المعارضة في الأمر الصادر بحبسه.

#### **4- الفصل بينهما في الجنايات والجمع بينهما في الجرح:**

تبني هذا المسلك قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950 حيث جعل التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق وجوبياً في مواد الجرح وجوياً - بناء على طلب النيابة في مواد الجرح ومنح النيابة العامة سلطة التحقيق في مواد الجرح والمخالفات بالقيود الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول والتي خول القانون بمقتضاها لقاضي التحقيق سلطة مراقبة النيابة العامة في بعض التحقيقات.

#### **5- التوسع في سلطة النيابة العامة، والحد من سلطة قاضي التحقيق :**

صدر المرسوم بقانون رقم 353 لسنة 52 الذي أعاد للنياية العامة سلطة التحقيق كاملة في مجال الجنايات باستثناء جرائم محددة اختص بها قاضي التحقيق اختصاصاً وجوبياً وبذلك عدل المشرع المصري - مرة أخرى

عن نظام الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق وابقى هذا التعديل على قاضي التحقيق كسلطة احتياطية للتحقيق مع إعطائه اختصاصا وجوبيا بالنسبة لجرائم التفاليس والجرائم التي تقع من الصحف وغيرها من طرق النشر إذا الزم النيابة العامة بإحالتها إليه للتحقيق ، وبمقتضى قانون رقم 113 لسنة 57 ألغيت الأخير من المادة 64 التي توجب التحقيق من جرائم التفاليس والصحافة اكتفاء بالأصل العام المقرر بالفقرة الأولى من المادة المذكورة وهو يتح للنيابة العامة في مواد الجنايات أو الجرح أن تطلب نذب قاض لتحقيقها إذا رأت أن في ذلك أكثر ملاءمة لظروفها، وبمقتضى هذه التعديلات أصبح نظام قاضي التحقيق - الذي ينص عليه التشريع المصري (مواد 64-65) نظاما صوريا وأجريت دراسة ميدانية حول موضوع الأشرف القضائي على التحقيق في ضوء الدراسات الخاصة بمشروع قواعد الحد الأدنى لتنظيم العدالة الاجتماعية والتي أشرف عليها " المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية " وتبين من نتائج هذه الدراسة - التي بدأت عام 1970 ونشرت عام 1977 أنه لم يندب أحد من قضاة التحقيق طبقا للمادتين 64-65. إ.ج طوال هذه الفترة.

### **سلطة الحبس الاحتياطي في مرحلة الإحالة:**

نظام الإحالة عبارة عن تقييم للاتهامات المقامة ضد المتهم وتقدير لمدلول الأدلة المستمدة من إجراءات التحقيق وعدم كفايتها لإحالة الدعوى إلى قضاء المحاكمة عن طريق قرار الإحالة ويكون له في سبيل ذلك سلطة إجراء تحقيق تكميلي أو تكليف سلطة التحقيق الابتدائي بإجرائه والأمر بحبس المتهم احتياطيا إذا كان مفرجا عنه أو الإفراج عنه أن كان محبوسا وان يأمر بإحالة الدعوى إلى المحاكمة أو يأمر بالأوجه لإقامتها

وسنخصص فرعاً لإيضاح موقف كلا من التشريع المقارن والتشريع المصري بشأن الإحالة.

### إسناد الإحالة لسلطة التحقيق

أحل قانون الإجراءات الجنائية الحالي (150 لسنة 50) غرفة الاتهام محل قاضي الإحالة وكانت تتكون من ثلاثة قضاة، ثم بمقتضى القانون رقم 107 لسنة 62 أصبح قاضي الإحالة يتكون من مستشار الإحالة بدلاً من القضاة الثلاثة الذين تتكون منهم غرفة الاتهام، ثم بمقتضى القانون رقم 5 لسنة 1973 (الصادر في 21 فبراير) أضيفت م 366 مكرر إلى قانون الإجراءات الجنائية وبمقتضاها تتم الإحالة مباشرة من النيابة العامة إلى المحكمة المختصة في طائفة معينة من الجنايات وهي جنایات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية - والغدر - والتزوير - وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب : الثالث. والرابع. والسادس عشر من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها، ثم تم إلغاء مستشار الإحالة في 4 نوفمبر 1981 إصدار قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 170 لسنة 81 بتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية وبمقتضاه تم استبدال نص المادة 158 والمادة 124 بنصوص جديدة تسند إحالة الدعوى إلى جهة التحقيق (لقاضي التحقيق - وفقاً للمادة 158) أو النيابة العامة (وفقاً للمادة 124) التي لها أن ترفع الدعوى في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم أمام المحكمة الجزئية إلا ما استثني وترفع الدعوى في مواد الجنايات بإحالتها من المحامي العام - أو من يقوم مقامه - إلى محكمة الجنايات بتقرير اتهام وفقاً لضوابط عددها المادة، واستحدثت مادة برقم 214 مكرر تقضي بأنه إذا صدر بعد صدور الأمر بالإحالة - ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية، فعلي النيابة العامة أن تقوم

بإجرائها وتقدم المحضر إلى المحكمة ونص قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر - في مادته الثالثة - على حذف كلمة " مستشار الإحالة أينما وردت في قانون الإجراءات الجنائي، ونصت المادة الرابعة على إلغاء الفصل الثالث عشر المعنون " في غرفة الاتهام " (المواد من 193 - 196) من الباب الثالث من الكتاب الأول. سلطة الحبس الاحتياطي في مرحلة المحاكمة:

أ- محكمة الموضوع : يستفاد من نص م 1/151 إ . ج أن سلطة حبس المتهم الذي سبق حبسه احتياطيا من قبل ثم افرج عنه من اختصاص المحكمة المحالة إليها الدعوى سواء كانت محكمة جزئية أو استئنافية أو محكمة جنائيات وتتقيد المحكمة في هذه الحالة - بنفس ما تقيد به قاضي التحقيق عند إصداره أمرا جديدا بالقبض على المتهم أو حبسه وهي الشروط المنصوص عليها في م 150 إ . ج، ويستفاد ذلك من ترتيب المواد، وتتنحصر (إذا قويت الأدلة على المتهم، إذا أخل بالشروط على المفروضة عليه، إذا وجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء) وتوسع المشرع في سلطة محكمة الجنائيات فوفقا للمادة 380 إ . ج

لا تتقيد محكمة الجنائيات بمثل ما تقيد به المحاكم الأخرى فيجوز لها أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا في أية حالة تراها ولها أن تأمر بحبس المتهم (ولو كان طليقا ولم يسبق حبسه من قبل) حيث جري نصها كما يلي: " لمحكمة الجنائيات في كل الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطيا وان تفرج - بكفالة أو بغير كفالة - عن المتهم المحبوس احتياطيا.

ب- المحكمة المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة : عند إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وفي غير أدوار انعقادها، و في حالة الحكم بعدم الاختصاص ( م 151 / 3 ) .

### حدود السلطة المخولة بالحبس الاحتياطي :

أ- مدة الحبس الاحتياطي : مدة الحبس الاحتياطي في التشريع الإجرائي المصري تختلف تبعاً لاختلاف الجهة المصدرة للأمر كما يلي:

#### 1- مدة الحبس الاحتياطي عند صدور الأمر به من النيابة العامة :

وفقاً للمادة 201/ إ . ج لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة أيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوض على المتهم إذا كان مقبوض عليه من قبل أي تحسب من تاريخ القبض على المتهم إذا كان عضو النيابة هو الذي أمر بالقبض عليه كرئيس للضبط القضائي (م 35، 36 أ . ج)، أو من تاريخ تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضاً عليه بقرار من مأمور الضبط في حالة التلبس (م 24)، أو بأمر صادر من سلطة التحقيق بضبطه وإحضاره (م 126، 127) أو بأمرها بالقبض عليه (م 130).

والمادة تميز بين الواقعة التي ننسب إليها بدء تاريخ الحبس الاحتياطي (من تاريخ القبض عليه، أو من تاريخ التسليم) وتجد هذه التفرقة أساسها في مثول المتهم أمام النيابة - في حالة القبض عليه بناء على أمر النيابة بوصفها رئيساً للضبط القضائي - لا يتراخي عن القبض، أما إذا كان مقبوضاً عليه من قبل (بقرار من مأمور الضبط في أحوال التلبس وبناء على أمر سلطة التحقيق بضبطه وإحضاره أو بالقبض عليه) فسلطة التي قامت

بالقبض أن تعرض على سلطة التحقيق في خلال 24 ساعة ولسلطة التحقيق أن تستجوبه خلال 24 ساعة أخرى ( م31).

فينسب بدء حبس المتهم إلى وقت تسليمه للنيابة وليس إلى وقت استجوابه حتى لا يتحمل عبء تأخير استجوابه بلا موجب.

## 2- مدته عند صدور الأمر من قاضي التحقيق :

وفقا للمادة 142 / 1 . ج يكون قراره بحبس المتهم احتياطيا نافذا لمدة خمسة عشر يوما وله بعد سماع النيابة والمتهم أن يصدر أمر بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما.

## 3- سلطة مستشار الإحالة قبل إنجائه:

كانت له سلطة واسعة قبل تعديل م 143 كما سلف فيما سبق حيث كان له مد مدة الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق إلى حين الانتهاء منه بدون أيه قيود زمنية واستمرت له بعد ذلك السلطات الموضحة في المواد 175 . ج الأولى تعالج سلطته في الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق وتخوله ذات سلطات قاضي التحقيق عند إجرائه تحقيقا تكميليا ومن بينها سلطة الأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه أو بحبسة وفقا لاحكام م 150 . ج، وأقرت محكمة النقض تلك السلطة له ولو لم يصدر قرار بإجراء التحقيق على سند من أن أمره بالقبض يعد في ذاته إجراءات التحقيق التي يملكها دون قيد، أما بخصوص الحبس الاحتياطي المقترن بالإحالة فلا قيود ترد على سلطته وعليه وفقا للمادة 184 ففي أمر الإحالة له أن يفصل في استمرار حبس المتهم احتياطيا أو الإفراج عنه أو في القبض عليه وحبسه احتياطيا إذا لم يكن قد قبض عليه أو إذا كان قد أفرج عنه، وعلى كل فقد تم إلغاء نظام مستشار الإحالة في التشريع

المصري بالقانون رقم 170 لسنة 1981 وألغيت هذه المواد تماما  
مدد مدة الحبس الاحتياطي:

سلطة قاضي التحقيق : يجوز له بعد سماع أقوال النيابة العامة  
والمتهم أن يصدر أمرا بمدد الحبس - الذي سبق له وأن إصدار - مدة  
أو مدد أخري لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما (م/142/أ.ج).

سلطة القاضي الجزئي : وفقا لنص م 202 / إ . ج له أن يصدر  
أمرة - بناء على طلب النيابة بمدد الحبس الاحتياطي لمدة متعاقبة بحيث لا  
يزيد مجموعها عن خمسة وأربعين يوما وبديهي على النيابة تقديم طلبها أثناء  
سريان مدة الحبس الاحتياطي الصادر منها (أي قبل انقضاء مدة  
الأربعة أيام).

سلطة محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة: خولها  
القانون سلطة مد المدة في الأحوال الآتية :

أ ) عند استفاد المدد التي يملكها القاضي الجزئي ورأت النيابة مد الحبس  
الاحتياطي لأكثر من ذلك فعليها- قبل انقضاء تلك المدة - عرض  
الأوراق علي محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر  
أمرها- بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم- بمدد الحبس مددا متعاقبة  
لا يزيد كل منها على خمس وأربعين يوما إذا اقتضت مصلحة التحقيق  
ذلك (م 203 ، 143 / 1 إ . ج).

ب ) عندما تستنفذ المدد التي يملكها قاضي التحقيق فعليه قبل انقضائها -  
أن رأي مد الحبس الاحتياطي - أن يحيل الأوراق على محكمة الجناح  
المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرها - بعد سماع أقوال

النيابة العامة والمتهم - بمد الحبس مددا متعاقبة لا يزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً ( م 143 / 1 . ج . )

ج) في حالة إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وفي غير دور الانعقاد تكون هي المختصة بمد مدة الحبس الاحتياطي المقترن بالإحالة كما تكون المختصة كذلك في حالة الحكم بعدم الاختصاص إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة ونرى عدم وجود قيد زمني عليها (م 151/ 3/2 . ج .).

### **المحكمة المختصة بنظر الدعوى:**

عند خروج القضية من حوزة المحقق - بإحالة المتهم إلى المحكمة الموضوع المختصة بنظر الدعوى - تكون تلك المحكمة هي المختصة بالفصل في أمر الحبس الاحتياطي بدون قيد زمني عليها (م 1/151 . ج .)

### **الإفراج المؤقت :**

هو إخلاء سبيل المتهم المحبوس احتياطيا على ذمة التحقيق لزوال مبررات الحبس والأصل أن يصدر من السلطة التي أمرت بالحبس الاحتياطي مادامت الدعوى لم تخرج من حوزتها فللنيابة العامة - إذا كانت تباشر التحقيق أن تفرج عن المتهم المحبوس احتياطيا في أي وقت سواء أكان حبسه قد تم بأمر منها أو مد بناء على طلبها مادامت القضية في يدها، فإذا خرجت من حوزتها انتقلت سلطة ذلك إلى الجهة التي أحيلت إليها وكل ما للنيابة هو أن تطلبه تلك الجهة ، ولقاضي التحقيق - الذي يجري التحقيق بمعرفته تلك السلطة سواء أكان هو مصدر الأمر أم النيابة عندما كانت تباشر التحقيق قبل ندبه وللنيابة العامة استئناف الأمر الصادر من قاضي التحقيق بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا

في جناية (65 إ. ج) ، وللجهة التي تفصل في طلبات مد الحبس الاحتياطي ( قاضي جزئي محكمة الجناح المستأنفة في غرفة مشورة) أن تصدر أمرها بالإفراج عنه سواء بكفالة أو غيرها - في الأحوال التي تري زوال مبررات الحبس الاحتياطي وقد يكون الإفراج وجوبيا في حالات وجوازيا في حالات أخرى.

### حالات الإفراج الوجوبي :

- 1- عن المتهم المقبوض عليه في مواد الجناح بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائدا أو سبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة (م 2/142 أ ج).
- 2- إذا أصدرت سلطة التحقيق أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وجب الإفراج عن المتهم المحبوس ما لم يكن محبوسا لسبب آخر ( 2/154 ، 2/209 أ . ج .)
- 3- إذا انقضت مدة الحبس الاحتياطي دون تجديدها قبل انقضائها.
- 4- إذا تبين لسلطة التحقيق أن الواقعة المنسوبة للمتهم والمحبوس احتياطيا بسببها لا تكون جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي .
- 5- إذا بلغت مدة الحبس الاحتياطي الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا للجريمة التي حبس المتهم من أجلها.
- 6- إذا بلغت مدة الحبس الاحتياطي ستة شهور دون أن يعلن المتهم إحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة أو لم يصدر أمر من المحكمة المختصة - إذا كانت التهمة جنائية - بمد الحبس الاحتياطي.

## الإفراج الجوازي :

في غير الحالات السابق الإشارة إليها يكون الإفراج جوازيا لسلطة التحقيق إذا قررت زوال مبرراته ، بشرط أن يعين المتهم محلا له في الجهة الكائن بها مركز المحكمة أن لم يكن مقيم فيها ( م 154 إ . ج ) وأن يتعهد بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده ( م 144 إ . ج ) ويجوز تعليق الإفراج الجوازي على تقديم كفالة، يقدر مبلغها في أمر الإفراج.

## إعادة حبس المتهم بعد الإفراج عنه :

وفقا للمادة ( 150 إ.ج ) لسلطة التحقيق إلغاء أمر الإفراج عن المتهم وإعادة حبسه في الحالات التالية : (إذا قويت الأدلة ضد المتهم، إذا أخل بالشروط المفروضة عليه في أمر الإفراج، إذا جدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الأجراء)، وبديهي أن حكم هذه المادة ينصرف إلى حالات الإفراج الجوازي ، فلا محل له في حالات الإفراج الوجوبي إلا إذا صدر قرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ثم ظهرت دلائل جديدة تستدعي إلغائه والرجوع إلى الدعوى فيصبح عندئذ العدول عن أمر الإفراج وإعادة حبس المتهم احتياطيا.

وتكون سلطة إصدار الأمر بإعادة الحبس في يد نفس الجهة التي أمرت بالإفراج عنه بشرط أن تكون الدعوى مازالت في حوزتها والا فالجهة التي آلت إليها الدعوى فعلا .

## موجز سلطة التحقيق في الحبس الاحتياطي :

- النيابة العامة : 4 أيام - قاضى المعارضات : 45 يوم - الجنح المستأنفة : 15 يوم تجدد لمدد أخرى .

- **قاضي التحقيق** : يجمع بين سلطات النيابة وقاضي المعارضات ومحكمة الجرح المستأنفة فى غرفة المشورة .. وهذه الطبيعة تتوافر لقاضى التحقيق المنتدب طبقا للمادة 65 من قانون الإجراءات .. وتتوافر أيضا للنيابة العامة فى بعض الجرائم المنصوص عليها .. ومن أهمها اختصاصات نيابة أمن الدولة العليا ونيابة الأموال العامة .

**\*\* ويجوز للسلطة المختصة بالحبس الإحتياطى أن تصدر بدلاً منه أمراً بأحد التدابير الآتية :**

- 1- إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو موطنه .
- 2- إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة فى أوقات محددة .
- 3- حظر المتهم أماكن محددة .

**أقصى مدة للحبس الإحتياطى:** الجرح : لا تتجاوز 3 شهور الإحالة قبل انتهاء الثلاثة أشهر: يجب عرض أمر الحبس على المحكمة المختصة (محكمة الموضوع ) خلال 5 أيام من تاريخ الإحالة - الجنايات: لا تتجاوز 5 شهور مدد الحبس الإحتياطى يجب ألا تتجاوز ثلث العقوبة بحد أقصى: 6شهور فى الجرح - سنة ونصف فى الجنايات - سنتين إذا كانت العقوبة المؤبد أو الإعدام

### **استئناف قرار الحبس والإفراج :**

للمتهم استئناف القرار بالحبس الإحتياطى ومد الحبس أى كانت الجهة التي أصدرته للنيابة استئناف قرار الإفراج فى الجناية قرار قاضى التحقيق يستأنف أمام محكمة الجرح المستأنفة قرار الجرح المستأنفة يستأنف أمام محكمة الجنايات قرار محكمة الجنايات يستأنف أمام محكمة الموضوع يفصل فى الاستئناف خلال 48 ساعة من رفعه والا يجب الإفراج عن المتهم.

## ثقافة خاصة

1- أن مهمة التحقيق تقتضي ثقافة خاصة تختلف عن تلك التي تلزمها وظيفة الأدعاء العام، حيث أن الخبرة الشخصية التي تكون عند قاضي التحقيق أوسع من تلك التي عند رجال الأدعاء العام، بحكم ممارسة القاضي لشتي أصناف الدعاوي وكافة أعمال القضاء، بينما يكون دور عضو الأدعاء العام محدود نسبة الي دور القاضي.

أما فيما يتعلق بالانتقادات التي توجه الي هذا النظام، فلا يمكن توجيه أي أنتقاد اليه سوي أنه يؤدي الي بعثرة الجهود المبذولة من قبل سلطة التحقيق وسلطة الاتهام والتي مضيعة الوقت، حيث أن القضية التحقيقية تدور بين هاتين السلطتين، ولكن مثل هذه الانتقادات يمكن القضاء عليها وذلك بتعميق التعاون بين أجهزة التحقيق والاتهام، والتأكيد علي أن سلطة التحقيق وسلطة الاتهام هما من أجهزة الدولة الملقي علي عاتقهما كشف الجرائم ومعرفة مرتكبيها بأسرع وقت ممكن وبصورة تضامنية.

أما ما يتعلق بنظام الجمع بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام فإن من مبرراته هو تعجيل الإجراءات وسرعة إنجاز التحقيقات وتوفير الوقت والجهد والمحافظة علي القضية من الضياع أو التلاعب فيها وحصرها في جهة واحدة كما يقول الدكتور حسن صادق المرصفاوي في كتابه.<sup>(20)</sup>

**ولكن هذا النظام لقي الكثير من الانتقادات منها:**

1- أن القول بأن جمع السلطتين في يد واحدة يؤدي الي سرعة إنجاز التحقيقات وسرعة حسم القضايا أن صح فهو قول محفوف بالمخاطر

---

(20) (أصول الإجراءات الجنائية - ص 331).

وتحيط به المشاكل والصعوبات، لأنه من الصعب علي الشخص الذي يباشر سلطة الاتهام أن يكون محايداً ولايتحيز في التحقيق لأثبات ماسبق أن أدعي به.

2- أن الأدعاء العام في حالة جمع السلطتين في يده يكون ذا مصلحة في أثبات الاتهام المسند للفرد، وعدم أتاحتها الفرصة الكافية امام المتهم لتحقيق دفاعه.

3- أن الجمع بين السلطتين يجعل الأدعاء العام خصماً ومحققاً في آن واحد، وهذا مما يوجب التفريق بين الاتهام والتحقيق لما بين الأثنين من تعارض، حيث أن الاتهام يضع الأدعاء العام في مصاف الخصوم، ولايمكن للخصم أن يحقق العدالة والحياد مع تحقيق مصلحته في آن واحد.

4- كما أن جمع سلطتي الاتهام والتحقيق بيد القاضي، قد يفتح له باباً للطغيان والتسلط يهدد حريات الأفراد، وهذه الخطورة تبرز أيضاً في حالة الجمع بين السلطتين بيد الأدعاء العام أو بيد سلطة أخرى مهما اختلفت التسميات.

وهناك بعض من الكتاب والفقهاء القانونيين من يرد علي هذه الانتقادات الموجهة لهذا النظام، حيث يري بعض أن الجمع بين السلطتين لا يؤثر علي سير التحقيق، وذلك لأن الأدعاء العام أو النيابة العامة تكون خصماً ومحققاً في آن واحد لايشكل عائقاً في التحقيق، لأن الخصومة هذه أن صحت فهي نظرية ولا أثر لها من الناحية العملية.

## خصم عادل

فالنيابة العامة أو الأعداء العام هو خصم عادل، والسيء المهم لديهما هو براءة البريء أو أدانة المتهم، أما القول بأن عضو الأعداء العام يخضع للسلطة التنفيذية من الناحية الإدارية في حين يتمتع القاضي باستقلال تام ولاسلطان عليه الا ضميره والقانون، هو قول لأثر له في الحياة العملية، حيث أن الضمير هو المرجع الأول والأخير لكليهما.

أما القول بأن عضو الأعداء العام يتأثر بالشواهد الأولى للقضية فإن ذلك لا يمنع من أن يتأثر القاضي بها وهو بشر مثله.

كما أن القاضي المنفرد يقوم بالتحقيق في القضية التحقيقية، فإذا كان فعل المتهم المخالف للقانون يشكل (جنحة) فإنه يقوم بأحالة القضية التحقيقية علي نفسه ليقوم بمحاكمته، فيكون له دورين في التحقيق والمحاكمة.

وأما بعض آخر فيري أن هذه المبررات تنتفي عند التعرف علي الطبيعة القانونية لهيئة الأعداء العام الذي يميزها عن بقية أجهزة الدولة الأخرى، فهئية الأعداء العام تنتمي الي الدولة (النظام القانوني) باعتبارها جهازاً إجرائياً يهدف الي أقتضاء حق الدولة في العقاب من مرتكب الجريمة بالذات دون غيره، مما يجعلها تمارس في الوقت نفسه مهمتين أولاًهما مهمة الاتهام وما تقتضيه من الإجراءات اللازمة لتحريك ومباشرة الدعوي العمومية ضد مرتكب الجريمة، وثانيهما مهمة الرقابة لضمان تطبيق القانون بصورة سليمة من قبل الأجهزة التي تمارس الإجراءات الجنائية.

## ضمان حرية وحقوق الفرد

بعد أن تبين لنا عيوب ومزايا كلا النظامين، لا بد لنا أن نفاضل. فنقول أنه من الأفضل أن يصار الي تفويض التحقيق الي قضاة التحقيق والمحققين العدليين وأن يتم تثبيت عناصر من ضباط الشرطة الحقوقيين والمختصين بالتحقيق ومعرفة حقوق الأنسان، بأعمالهم التحقيقية تحت إشراف قضاة التحقيق، وتفويض الاتهام الي هيئة الأذعاء العام، لما لهذا من فوائد تتمثل في عملية ترسيخ الخبرات الفنية لدي هيئة التحقيق القائمة بشؤون التحقيق الأبتدائي وهيئة الأذعاء العام القائمة بشؤون الاتهام، ولما يؤدي اليه من حسن إدارة الدعوي العامة من تاريخ رفعها الي تاريخ إصدار القرار النهائي فيها، ولما يؤدي اليه ايضاً من ضمان حرية وحقوق الفرد المتهم وبما يكفل ضمانات تحقيق حقوق الأنسان، حيث أن الخصم لايمكن أن يحقق العدالة كاملة حتي ولو كان هدفه الكشف السريع عن الجريمة وعن فاعلها والشركاء فيها، لأن نفسيته تبقى نفسية خصم وأن وضعية الخصم هذه تؤدي بهيئة الأذعاء العام (النيابة العامة) سواء عن قصد أو دون قصد الي التشدد مع المتهم وإساءة الظن به، وأن تعنتي هيئة الأذعاء العام بأدلة الاتهام أكثر من أدلة الدفاع، وهذه الأدلة قد تؤدي الي براءة المتهم فيما لو وجهت العناية الكافية لها، وكل هذا له تأثير سيء علي القضية إذ قد يبني عضو الأذعاء العام رأياً بأتجاه معين، بينما الحقيقة تكمن في أتجاه آخر.

أن من الضروري أن تتناوب علي القضية والدعوي الواحدة أيدي مختلفة، مستقلة أحدها عن الأخرى، لتقوم كل يد بجزء من أجزائها برأي مستقل عن الآراء الأخرى، أو أن يتم حرمان من أضطلع بأحدي المهام من القيام بمهمة أخرى في الدعوي.

أن من المهم الأخذ بمبدأ الفصل بين جهتي الاتهام والتحقيق، وأن تقتصر مهمة قاضي التحقيق علي التحقيق في الوقائع المقدمة اليه من الأذعاء العام، وتعزيز دور الأذعاء العام في مجال تحريك الدعوي العامة. وقد سار القانون العراقي في ظل قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي الملغي علي مبدأ الجمع بين السلطتين، سلطة الاتهام وسلطة التحقيق، وكان يقوم بذلك النائب العمومي، وكان يشغل هذه الوظيفة من الناحية العملية رجال الشرطة، ولكن بصدور قانون ذيل قانون الأصول الجزائية البغدادي رقم 42 لسنة 1931 تم الغاء وظيفة النائب العمومي وأستحدثت وظيفة الأذعاء العام، وبموجب هذا الذيل أنيطت مهمة الاتهام بالأذعاء العام وأستحدثت وظيفة المحقق ومنح صرحية التحقيق في الجرائم تحت إشراف (حكام) الجزاء، حيث بمقتضي المادة السادسة منه أنشأت (دائرة الأذعاء العام) تحت رئاسة المدعي العام، وبمقتضي الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه أستبدل تعبير (نائب عمومي) بتعبير (محقق)، وبذلك أنتقلت سلطة النواب العموميين في التحقيق الي المحققين وأغلبهم من ضباط الشرطة، وأما سلطة الاتهام وتعقيب دعاوي الجزائية أمام المحاكم الجزائية فقد أنيطت بالمدعي العام ونوابه.

## اختصاص المدعي العام

ثم أصدر المشرع قانون ذيل آخر لقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 56 لسنة 1933 وضح فيه اختصاص المدعي العام ونوابه، حيث بينت المادة الخامسة منه حق المدعي العام ونوابه في الإشراف علي أعمال المحققين عندما يقومون بالتحقيق وعلي المحققين أتباع أوامره وتوجيهاته.

وبموجب هذا الذيل فقد أستحدث المشرع وظيفة (قاضي التحقيق) وأنيطت به مهمة التحقيق والإشراف علي المحققين عندما يمارسون اعمال التحقيق، وبهذا يكون المشرع أقر مبدأ الفصل بين وظيفتي التحقيق والاتهام بصورة تامة.

وبعد صدور قانون أصول المحاكمات الجزائية الحالي المرقم 123 لسنة 1971، فقد أقر القانون ماكان سائداً قبل صدوره في ظل قانون الأصول البغدادي وذيلوه الملغي، حيث خول المشرع بموجب هذا القانون سلطة الاتهام لهيئة الإدعاء العام ن وسلطة التحقيق لقاضي التحقيق وللمحقق تحت إشراف قاضي التحقيق ز

وفي هذا الصدد خولت المادة (35) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي الغيت بقانون الأذعاء العام رقم 59 لسنة 1979 خولت الأذعاء العام بقولها:

أ) علي المدعين العامين ونوابهم في حدود اختصاصهم حال علمهم بوقوع جناية أو جنحة هامة أن يخبروا بها رئيس الأذعاء العام، ولهم أن يحضروا محل وقوعها ويضعوا اليد علي القضية ويتسلموها ممن حضر قبلهم من أعضاء الضبط القضائي، ويتخذوا الأجراءات المبينة في المادة

(34) حتى يحضر قاضي التحقيق أو المحقق فيتسلمها ويباشِر التحقيق فيها.

ب) تكون إجراءات التحقيق التي يتخذها الأُدعاء العام بمقتضى هذه المادة والمادة (34) بحكم الإجراءات التي يتخذها قاضي التحقيق إذا قام بها رئيس الأُدعاء العام أو كان المدعي العام أو نائبة الذي قام بها من صنف الحكام.

أما إذا كان موظفاً مدنياً فتكون إجراءاته بحكم الإجراءات التي يقوم بها المحقق.

وقد تأكد هذا بصورة واضحة عند صدور قانون الأُدعاء العام حيث وسع من صلاحية عضو الأُدعاء العام في مرحلة التحقيق فوردت في باب مهام الأُدعاء العام (المادة الثانية/ لفقرة ثانياً) فأجازت له مراقبة التحريات عن الجرائم وجمع الأدلة التي تلزم التحقيق فيها، وأتخاذ كل ما من شأنه التوصل الي كشف معالم الجريمة.

وأكد القانون في المادة الخامسة بأن يكون للأُدعاء العام حق الأشراف علي أعمال المحققين وأعضاء الضبط القضائي، بما يكفل مراعاة تنفيذ قرارات قاضي التحقيق وسرعة أنجازها، وللأُدعاء العام الأطلاع علي الأوراق التحقيقية وتقديم الطلبات بشأنها وعلي قاضي التحقيق البت في هذه الطلبات خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ ورودها اليه.

## مراقبة التحريات

ورغم أن قانون الأدعاء العام خول الأدعاء العام مراقبة التحريات عن الجرائم وجمع الأدلة التي تلزم للتحقيق فيها، وأتخاذ كل مامن شأنه التوصل الي كشف معالم الجريمة، الا أن هذا النص جاء مبهماً وعماماً حيث لم يوضح كيفية قيامه بمراقبة التحريات عن الجرائم، ولم يحدد الإجراءات التي له أتخاذها للتوصل الي كشف معالم الجريمة. أن مسالة متابعة قرارات قاضي التحقيق وتدقيق الأوراق التحقيقية من قبل عضو الأدعاء العام ترتبط بمدي فاعلية وجهد عضو الأدعاء العام وزياراته للشرطة ومتابعته للقضايا التحقيقية بشكل مستمر، وعدم الاعتماد علي موظف يقوم بعرض الأوراق أو تسجيلها، وقد الزمت وزارة العدل المعاون القضائي المختص في محكمة التحقيق عرض الأوراق علي نائب المدعي العام، ولكن الأكثر فاعلية ومنطقية هو الزام المسؤول في مركز الشرطة بعرض الأوراق علي نائب المدعي العام ليطلع عليها ويعيدها الي مركز الشرطة بنفس الوقت.

يلاحظ أن مختلف القوانين تخول هيئة معينة للقيام بمهمة التحقيق الأبتدائي وذلك لأنه إذا لم تمنح هيئة معينة للقيام به فإن ذلك يشكل اهداراً وعدم اكتراث بمصلحة المجتمع والمتهم معاً، لذلك فإنه إذا قام شخص من غير الجهة المختصة قانونا للقيام بالتحقيق فإن عمله يعتبر غير مشروع ويترتب عليه البطلان، حيث أن أناطة التحقيق بهيئة معينة لحسن سير التحقيق وتحقيقا للعدالة الجنائية المطلوبة في تلك المرحلة.

ومن خلال ماتقدم نري أنه من الضروري الفصل بين سلطتي التحقيق والاتهام مع تعميق وتمتين العلاقة القائمة بين الأشخاص الذين يباشرون تلك السلطتين، وذلك بالتاكيد علي أن كل منهما من أجهزة الدولة الفعالة المتمثلة في عقاب الجاني وردع غيره، ومصالحة الفرد في صيانة حريته وحقوقه مع التمسك باستقلال هذه السلطة (القضائية) عن باقي السلطات التشريعية والتنفيذية دستورياً لتحقيق الحرية والاستقلالية في تحقيق العدل.



## أولاً : المراجع العربية :

1. - الدكتور رؤوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري - ط12- مطبعة عين شمس - القاهرة - 1979 - ص392.  
- والدكتور رمسيس بهنام-الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً - منشأة المعارف بالإسكندرية - 1978-ج2-ص247.
2. - صالح عبد الزهرة الحسون-الموسوعة القضائية - دار الرائد العربي - بيروت - لبنان - بلا سنة طبع - ج1-ص519.  
- محمد سامي النبراوي-استجواب المتهم - دار النهضة العربية -القاهرة - 1968-ص9-10.  
- جمعة سعدون الربيعي - الدعوى الجزائية وتطبيقاتها القضائية- مطبعة الجاحظ - بغداد - 1996-ص31.
3. محمد سامي النبراوي-المرجع السابق-ص90.
4. الدكتور حسن بشيت خوين - ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية خلال مرحلة التحقيق الابتدائي (دراسة مقارنة) - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون بجامعة بغداد - 1983-ص187.
5. حددت المادة 39 من قانون أصول المحاكمات الجزائية أعضاء الضبط القضائي بأنهم :
  - 1- ضباط الشرطة والمفوضون .
  - 2-مختار القرية والمحلة في التبليغ عن الجرائم وضبط المتهم وحفظ الأشخاص الذين تجب المحافظة عليهم.
  - 3-مدير محطة السكك الحديدية ومعاونه وأمور سير القطار والمسؤول عن إدارة الميناء البحري أو الجوي وريان السفينة أو الطائرة ومعاونه في الجرائم التي تقع فيها.

- 4- رئيس الدائرة أو المصلحة الحكومية أو المؤسسة الرسمية و شبه الرسمية في الجرائم التي تقع فيها.
- 5- الأشخاص المكلفون بخدمة عامة الممنوحون سلطة التحري عن الجرائم واتخاذ الإجراءات بشأنها في حدود ما خولوا به بمقتضى القوانين الخاصة.
6. صالح عبد الزهرة الحسون-المرجع السابق - ص517.
7. الفقرة (أ) من المادة (128) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
8. الدكتور حسن بشيت خوين - المرجع السابق-ص173.
9. الدكتور عدنان خالد التركماني-الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية-أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - 1999-ص136.
10. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي-السنن الكبرى - دار الكتب العلمية - بيروت-1991-ج4-ص329.
- مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي-موطأ مالك- دار أحياء التراث العربي - القاهرة-بلا سنة طبع - ج2-ص834.
- ينظر في تفصيل ذلك: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي- صحيح البخاري-دار ابن كثير-بيروت - 1987-ج6-ص2502.
11. و محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي-صحيح ابن حبان - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1993-ج10-ص2245.
12. الدكتور رمسيس بهنام- المرجع السابق - ص249.
13. الدكتورحسن بشيت خوين - المرجع السابق-ص173.
14. الدكتور سامي صادق الملا - المرجع السابق- ص36.

15. الدكتور سلطان عبد القادر الشاوي - أصول التحقيق الإجرامي - مطبعة جامعة بغداد - 1982-ص146.
16. عدنان زيدان - توصيات المؤتمر الثاني عشر لقانون العقوبات - المجلة الجنائية القومية - العدد الثاني - المجلد الثاني والعشرون - 1976-ص90.
17. الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ط11-مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي - 1976-ص.
18. محمد عزيز - الاستجواب في مرحلة التحقيق الابتدائي ومدى مشروعية قواعده العملية ووسائله العلمية - مطبعة بغداد - بغداد 1986-ص41.
19. نظراً لظروف الاقصادية التي يمر بها القطر نتيجة الحصار الاقتصادي الظالم وحالة الظالم النقدي الناجمة عنه فقد عُدلت مبالغ الغرامات بموجب قرار مجلس قيادة الثورة (الملغي) (الملغي) رقم (117) لسنة 2001 وأصبحت الغرامة في الجرح لا تقل عن خمسين ألف دينار ولا تزيد عن مائتين وخمسين ألف دينار .
20. محمد عزيز - المرجع السابق - ص44.
21. ينظر في الاتجاه ذاته : محمدعزیز - المرجع السابق - ص46-47.
22. المرجع نفسه - ص47.
23. نصت المادة (129) من قانون أصول المحاكمات الجزائية على أنه :  
أ - لقاضي التحقيق أن يعرض العفو بموافقة محكمة الجنايات لأسباب يدونها في المحضر على أي متهم بجناية بقصد الحصول على شهادته ضد مرتكبيها الآخرين بشرط أن يقدم بياناً صحيحاً كاملاً عنها، فإذا قبل هذا العرض تُسمع شهادته وتبقى صفته متهماً حتى يصدرالقرار في الدعوى .

ب- إذا لم يقدم المتهم البيان الصحيح الكامل سواء كان ذلك بإخفائه عمداً أي أمرٍ ذي أهمية أو بإدلائه بأقوال كاذبة يسقط العفو عنه بقرار من محكمة الجنايات وتخذ ضده الإجراءات عن الجريمة التي عرض عليه العفو عنها أو أية جريمة أخرى مرتبطة بها. وتعتبر أقواله التي أداها دليلاً عليه.

ج- إذا وجدت محكمة الجنايات أن البيان الذي أدلى به المتهم الذي عرض العفو عليه صحيح كامل فتقرر وقف الإجراءات القانونية ضده نهائياً وإخلاء سبيله.

24. محمد عزيز - المرجع السابق - ص 50.

25. قرار محكمة جنايات التأميم بصفتها التمييزية رقم 72/ت/1988 في 1988/8/25.

26. كالمادة (115) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي ، والمادة (124) من قانون الإجراءات الجنائية المصري .ينظر في تفصيل ذلك : فؤاد علي سليمان - توقيف المتهم في التشريع العراقي (دراسة مقارنة) - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون بجامعة بغداد - 1981 - ص 126.

27. تنص الفقرة (ب) من المادة (49) من قانون أصول المحاكمات الجزائية على أنه: "إذا كان الإخبار عن مخالفة فعلية تقديم تقرير موجز عنها إلى المحقق أو قاضي التحقيق يتضمن أسم المخبر وأسماء الشهود والمادة القانونية المنطبقة على الواقعة".

28. قرار مجلس قيادة الثورة (الملغي) ذي الرقم 76 لسنة 1994.

29. قرار مجلس قيادة الثورة (الملغي) ذي الرقم 38 لسنة 1993.

30. قرار مجلس قيادة الثورة (الملغي) ذي الرقم 157 لسنة 1996

31. عبد الأمير العكلي - أصول الإجراءات الجنائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية- ج1- مطبعة المعارف -1975-ص 381.
32. براء منذر كمال عبد اللطيف-السياسة الجنائية في قانون رعاية الأحداث (دراسة مقارنة) - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون بجامعة بغداد-2000-ص91.
33. راغب فخري وطارق قاسم حرب - شرح قانون أصول المحاكمات العسكري رقم 44 لسنة 1994 المعدل-مديرية الدائرة القانونية - ط1-1984-ص32-33.
34. الدكتور حسن صادق المرصفاوي - الحبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد في التشريع المصري - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - 1956-ص96.
35. الدكتور رؤوف عبيد-المرجع السابق-ص406.
36. عبد الأمير العكلي - المرجع السابق-ص376.
37. قرار محكمة التمييز رقم 346/جنايات أولى/1976 في 1976/4/25.
- مجموعة الأحكام العدلية - العدد لثاني - السنة السابعة - ص367.
38. قرار محكمة التمييز رقم 2955/جنايات/1973 في 1974/1/30.
- إبراهيم المشاهدي - المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز (القسم الجنائي)-مطبعة الجاحظ-بغداد-1990-ص138.
39. الدكتور حسن صادق المرصفاوي-المرجع السابق-ص27.
40. عبد الأمير العكلي-المرجع السابق-ج2-ص184.
41. قرار محكمة جنايات التأميم بصفتها التمييزية رقم 157/ت/85 في 1986/5/17(غير منشور) .

42. تنص الفقرة (ب) من المادة (109) على أنه: "يجب توقيف المقبوض عليه إذا كان متهماً بجريمة معاقب عليها بالإعدام وتمديد توقيفه كلما اقتضت ضرورة التحقيق مع مراعاة المدد المنصوص عليها في الفقرة (أ) حتى يصدر قرار فاصل بشأنه من قاضي التحقيق أو المحكمة الجزائية بعد انتهاء التحقيق الابتدائي أو القضائي أو المحاكمة".

43. تنص المادة (19) من قانون المحافظات على أنه :

1- للوزير إصدار بيانات بالوحدات الإدارية التي يتطلب صيانة الأمن فيها اتخاذ إجراءات خاصة بسبب ظروفها وأحوالها الاجتماعية أو كونها ضمن منطقة حركات أو قريبة منها، ويكون هذا الإيان نافذاً لمدة سنة وقابلاً للإلغاء والتعديل والتجديد .

2- لرؤساء الوحدات الإدارية المشمولة بالبيان الذي يصدده الوزير في حالة وقوع حوادث مَحْلة بالأمن أو التحريض على وقوعها حق إصدار أوامر القبض على الفاعلين والمحرضين و توقيفهم لمدة سبعة أيام يمارسها المحافظ في المحافظة وخمسة أيام بالنسبة للقائمقام ومدير الناحية كل ضمن وحدته الإدارية ، ويجوز لكل منهم تجديد مدة التوقيف للمدة المذكورة ولمرة واحدة إذا اقتضت متطلبات التحقيق أو صيانة الأمن ذلك.

44. منشور في جريدة الوقائع العراقية - العدد 3698 في 1997/12/1.

1 - د. أكرم نشأت إبراهيم - الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة - دار ومطابع الشعب - القاهرة - 1965.

2 - جنان جميل سكر - ضوابط التقدير القضائي للعقوبة - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد - 1972.

3 - جندي عبد الملك - الموسوعة الجنائية - دار المؤلفات القانونية - بيروت - 1941.

- 4 - عبد الستار البزركان - العذر القانوني والظرف القضائي - مجلة القضاء - العدد الأول - س45 - 1990.
- 5 - عبد الحميد الشواربي - ظروف الجريمة المشددة والمخففة للعقاب - دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية - 1985.
- 6 - فخري عبد الرزاق الحديثي - الأعدار القانونية المخففة للعقاب - بغداد - 1980.
- 7 - د. محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات (القسم العام) - القاهرة - 1984.
- 8 - منذر كمال عبد اللطيف - السياسة الجنائية في قانون العقوبات العراقي - ط1 - دار الرسالة للطباعة - بغداد - 1978.
- 9 - صباح عريس - الظروف المشددة في القانونين العراقي واللبناني والمقارن - رسالة دكتوراه - الجامعة اللبنانية - 1977.
- 10 - إبراهيم المشاهدي - المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز (القسم الجنائي) - بغداد - 1990.
- 11 - إبراهيم المشاهدي - المختار من قضاء محكمة التمييز (القسم الجنائي) - بغداد - 2000 .
45. الفقرة (ب) من المادة (110) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
46. الفقرة (ب) من المادة (109) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
47. الفقرة (د) من المادة (119) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
48. إبراهيم المشاهدي - المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز (القسم الجنائي) - مطبعة الجاحظ - بغداد - 1990 - ص299.
49. قرار محكمة التمييز رقم 491 جزء تمييزية 1972 في 1972/5/28.

50. قرار محكمة جنايات التأميم بصفتها التمييزية رقم 7/ت/1988.  
في 1988/9/3 (غير منشور).
51. قرار محكمة جنايات التأميم بصفتها التمييزية رقم 94/ت/1988.  
في 1988/8/29 (غير منشور).
52. الدكتور جلال ثروت-المرجع السابق-ص123.
53. المادة (52) من قانون رعاية الأحداث رقم 76 لسنة 1983 المعدل.
54. الفقرة (1) من المادة (14) من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969  
المعدل.

**المراجع الاجنبية : (قراءات إضافية)**

- 1- David J. Bodenhamer, Fair Trial: Rights of the Accused in American History) New York: Oxford University Press, 1992).
- 2- Jacob W. Landynski, Search and Seizure and the Supreme Court (Baltimore :Johns Hopkins University Press, 1966).
- 3- Leonard W. Levy, Origins of the Fifth Amendment (New York: Oxford University Press, 1968)
- 4- Anthony Lewis, Gideon's Trumpet (New York: Random House, 1964).
- 5- Melvin I. Urofsky, The Continuity of Change: The Supreme Court and Individual Liberties, 1953-1986 (Belmont, CA: Wadsworth Press, 1989
- 6- Samuel Walker, Popular Justice: A History of American Criminal Justice (New York: Oxford University Press, 1980)